الدعم الخارجي لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية
بين المو اقف المبدئية وحسابات المصالح

بقلم: د. مسلم بابا عربي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
ط.د. أزهار سعادو
جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3

ملخص:

تشكل الضغوط الدولية تجاه النظم التسلطية في نظر العديد من منظري التحول الديمقراطي عاملا محفزا على حدوث تطورات ايجابية في مسارات الانتقال الديمقراطي داخليا، وعلى الرغم من أن العديد من التجارب التاريخية قد أبرزت أهمية دور البيئة الخارجية الداعمة لمسار بناء الديمقراطية، إلا أن تأثير الاعتبارات المصلحية على مواقف القوى الدولية قد يجعل مسألة مناصرة القيم الديمقراطية خاضعة لممارسة انتقائية تفقدها قيمتها الأخلاقية.

تحاول هذه الدراسة مقاربة موضوع الدعم الخارجي لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية، من زاوية الاعتبارات الأخلاقية، لتقييم أهمية وقيمة الدعم المعلن من قبل القوى الغربية لمسألة الديمقراطية عربيا إن كان يشكل موقفا مبدئيا أو يستجيب فقط لاعتبارات المصلحة.

الكلمات المفتاحية: الدعم الخارجي للديمقراطية، التدخل من أجل الديمقراطية، الديمقراطية في المنطقة العربية.

Abstract:

From the point of view of many democratic transition theorists, the international pressure towards the authoritarian regimes composes a stimulating factor for the positive developments in the internal democratic transition. although many historical experiments have proven the importance of the external environment in supporting the course of democracy establishment, however the impact of the expedient considerations on the attitudes of the international powers may make the democracy values supporting dominated by moral values dispossessing selective practices .

This study aims at approaching the topic of the external support for the democracy case in the Arab region, from the angle of the ethical considerations, in order to estimate the importance and the value of the explicit support by the western countries to the democracy issue in the Arab world if this support is a matter of principles or it responds only to some expedient considerations

Keywords: External support for democracy, International intervention for promoting democracy, democracy in Arab world.

مقدمة:

تتضاءل اليوم في بيئة دولية تتزايد فيها درجة الاعتماد المتبادل ما بين الوحدات السياسية، فرص بقاء أنظمة سياسة منعزلة عن بيئتها الخارجية، فالميزة الغالبة على العولمة القائمة هي قدرة القيم والأفكار والنماذج على إحداث تأثير يتجاوز الحدود التقليدية للدول، ولعل موجة التطورات السياسية التي حدثت في عديد الأنظمة السياسية عبر العالم منذ منتصف سبعينات القرن العشرين بانتقالها من نظم شمولية إلى أنظمة ديمقراطية بدعم وتأييد من قوى دولية قد دفعت بالباحث الأمريكي "صامويل هانتيغتون" إلى التأكيد على أهمية دور العوامل الخارجية في إنجاح مسار التحول نحو الديمقراطية، حيث أوعز حدوث الموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية إلى خمسة متغيرات مستقلة من بينها عناصر البيئة الخارجية التي تمثلت أساسا في توجه المجموعة الأوربية لتوسيع عضويتها، والتغير الكبير في السياسة الأمريكية بداية من سنة 1974 نحو دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

بالمقابل تراهن الكثير من القوى المجتمعية في دول عديدة على دعم ومناصرة القوى الخارجية في سبيل إحداث التغيير السياسي المنتظر، ففي تصور تلك القوى يمكن للضغوط التي تمارسها البيئة الدولية سواء من خلال مواقف الدول الكبرى، أو عبر القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية أن تشكل دافعا للأنظمة التسلطية نحو تقديم المزيد من التنازلات لصالح المعارضة، والمضي في نهج الإصلاحات السياسية.

إذا أخذنا في الحسبان أن سلوك الدول في المسرح الدولي تحركه غالبا المصالح، بحيث يعتبر السعي لتحقيق المزيد من النفوذ وكسب أكبر عدد من الحلفاء في مختلف مناطق العالم أهم

دوافع للمواقف الدولية الفعلية بخصوص تطورات الأحداث الداخلية التي قد تؤدي إلى وصول نخب حاكمة بديلة، أو قد تعمل على تغيير منظومات الحكم بشكل جوهري، إن الأخذ في الحسبان أهمية هذا المتغير في مواقف حكومات الدول الكبرى، يطرح إشكالية جوهرية تتصل بحقيقة المواقف السياسية المعلنة تجاه قضايا التحول الديمقراطي في العالم، ومدى تعبيرها عن التزام مبدئي منطلقه القيم والمثل الإنسانية، أو كونها مجرد استجابة لمنطق المصالح التي قد تتقاطع مع الرغبة في تغيير قيادات سياسية معينة.

إن موضوع هذه الدراسة هو البحث في خلفيات الدور الخارجي الداعم لمسارات التغيير خصوصا في المنطقة العربية، حيث تتكرر الدعوات والنداءات للقوى الغربية لمناصرة طموحات التغيير السياسي، فبرغم السوابق التاريخية العديدة التي أبرزت أهمية العامل الخارجي في مسارات التغيير فإن سجل المواقف السياسية لقوى كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة في المنطقة العربية لا يصب في اتجاه القراءة الايجابية لأدوارها في مناصرة طموحات شعوب المنطقة، فقد ظلت نفس القوى لعقود من الزمن تدعم استمرار حكام معادين للديمقراطية، لاعتبارات مصلحية صرفة.

تسعى هذه الدراسة لمقاربة مختلف أبعاد مسألة الدعم الخارجي لمسار بناء الديمقراطية، خصوصا في ضوء الخبرة التاريخية القريبة وما خلفته التدخلات الخارجية باسم دعم الديمقراطية من آثار سلبية على مسار الأحداث السياسية، فالخطاب الرسمي للقوى الكبرى غالبا ما يرفع مناصرة طموحات الشعوب نحو الكرامة والحرية كشعار لتدخلاته في شؤون الدول حتى وإن اتخذت شكل التدخل العسكري، في حين حرصت ذات القوى على تأييد حكومات مستبدة وغض الطرف عن تجاوزاتها في مجال الحريات وحقوق الإنسان. يحتاج موقف القوى الغربية من مسألة دعم التحولات الديمقراطية خصوصا في المنطقة العربية إلى البحث في خلفياته وأبعاده بعيدا عن التسليم المطلق بصدق شعاراته.

أولا- مسألة "نشر الديمقراطية" من خلال التجارب المقارنة:

بوجه عام يمكن التسليم بداية بصحة ما ذهب إليه "برتران بادي" باعتبار أن التأثيرات الخارجية على مسار التحولات الداخلية للنظم السياسية خاصة تلك التأثرات ذات المصدر الغربي سابقة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن حركة انتقال الأفكار والمؤسسات

والممارسات السياسية والمصنفات القانونية من سواحل أوربا وأمريكا الشمالية باتجاه الجنوب والشرق يمكن رصدها منذ حوالي قرنين تقريبا، **"إن تصدير نماذج سياسية ليس بالضرورة ممارسة واعية، ولا ينتمي بالتأكيد إلى مؤامرة، و أقل أيضا من "مناورة من قبل الغرب"**، كما تذهب إلى التأكيد أحيانا سهولة الكلام، أو الحماسة العالم ثالثية التي غالبا ما تكون غير مسيطر عليها".[1]

هناك ميل لدى بعض الكتابات إلى التقليل من أهمية عنصر البيئة الخارجية للنظام، على اعتبار أنه يؤدي دور المحفز فقط، وليس عاملا حاسما في هذا المسار، فالدول الغربية الليبرالية والمؤسسات وهيئات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية يمكنها ممارسة الضغوط على الدول النامية للإسراع في عمليات الإصلاح، كما يمكنها تقديم حوافز عبر المساعدات والمعونات الفنية، **لكنها لن تنشئ الإصلاح من العدم في ظل عدم تو افر عناصره داخليا.**[2]

فالفاعلين الخارجيين في تقدير "لاري ديموند"، مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة، على بلدان لا ترغب في ذلك. قد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الدمقرطة، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة. ويمكن التدليل على ذلك من تجربة البرتغال وأسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينيات القرن العشرين. ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجي، خاصة من الجماعة الأوربية، مهماً ومؤثراً، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساسا على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى، وعلى غياب أية

[1] برنارد بادي، **"الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي"**، ترجمة شوقي الدويهي، (الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2006)، ص15.

[2] أحمد سيد حسين، **"الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي"**، أطروحة دكتوراه، (كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، سنة 2008)، ص81.

انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية خطيرة. يوحي عدم توفر هذه الاشتراطات والعوامل في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون أمراً صعباً وشاقاً.[1]

أما بالنسبة لفريق آخر فإن أهمية التأثيرات الخارجية على مسار بناء الديمقراطية مؤكدة، ففي تصور "صامويل هانتينغتون" أن الأمر أكثر من طرح نظري بل **هو حقيقة مثبت تاريخيا**، ففي 15 دولة من مجموع 29 دولة ديمقراطية سنة 1970 كانت النظم الديمقراطية قد تأسست إما في فترة الحكم الأجنبي أو باستقلال البلاد عن الحكم الأجنبي، أي بتأثير من المستعمر أو المحتل[2]. وعلى الرغم من وجود بعض الحالات العكسية حيث لعبت البيئة الدولية دورا معيقا أو معطلا لمسار البناء الديمقراطي، تبقى تجربة التحولات الديمقراطية فيما عرفه ب"الموجة الثالثة" الممتدة من منتصف السبعينات إلى بداية التسعينات من القرن العشرين، مرجعا في تحديد ثلاثة أشكال مهمة من التأثيرات القوى الخارجية على مسار التحول[3]:

1- توجه المجموعة الأوربية منتصف السبعينات إلى توسيع نطاق العضوية فيها.

2- احتلال قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان مكانة مهمة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

3- التحول في سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه دول أوربا الشرقية، والدول الشيوعية ككل.

قدم "دايموند لاري" في عمله المهم الذي صدر سنة 2008 تحت عنوان "روح الديمقراطية" سردا لأهم التجارب التاريخية التي تكشف أنماطا مختلفة من التأثيرات التي مارستها قوى خارجية (غربية وأمريكية على وجه الخصوص) في سبيل تعزيز فرص نجاح التحول الديمقراطي أو فرض خيار البديل الديمقراطي في المراحل الانتقالية، محددا أربعة أشكال رئيسية لتلك التأثيرات:

---

[1] دايموند لاري، **"الثورة الديمقراطية، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي"**، (ترجمة سمية فلو عبيد)، (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص116.

[2] صامويل هانتنجتون،(ترجمة عبد الوهاب علوب)، **"الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 152.

[3] نفس المرجع، ص 166.

1- الضغوط السلمية:

ففي بعض الحالات استعملت الولايات المتحدة الأمريكية أشكالا سلمية للضغط على الدول الشمولية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، خصوصا إبان عهد الرئيس "جيمي كارتر"، وكذا "رونالد ريغن"، حيث نجحت الضغوط السلمية التي مارستها الإدارة الأمريكية على دول تربطها بها إما روابط ثقافية، أو تجارية أو اجتماعية أو أمنية في دفع تجارب إصلاحية داخلية إلى تنبي خيارات أكثر ديمقراطية، أو على الأقل منع أنظمة شمولية من قمع المعارضة الديمقراطية وتزوير الانتخابات من اجل الاستمرار في الحكم عكس الإرادة الشعبية.

وهو حال تجربة التحول في "تايوان"، وكذا "كوريا الجنوبية" و"الفليبين" منتصف الثمانينات، كما أسهمت تلك الضغوط السلمية في حالات أخرى في منع حدوث انقلابات عسكرية، مثل "السلفادور"، "الهندوراس"، "بوليفيا" و" البيرو".[1]

2- العقوبات والمساعدات المشروطة:

في حالات كتجربة جنوب إفريقيا خلال المراحل الأخيرة لحكم الميز العنصري لعبت العقوبات الاقتصادية والعزلة التي فرضتها المقاطعة الدول الغربية الكبرى لحكومة "الأبرتايد" دورا مهما في ترجيح الخيارات التفاوضية التي أفضت إلى إطلاق صراح "نيلسون مانديلا" ورفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني سنة 1990. وهي الخطوات التي مهدت لنجاح التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من وجود تجارب عديدة في إفريقيا كانت نتائجها مخيبة، فإن سياسة المشروطية الاقتصادية التي مارستها القوى الغربية نسبيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين قد حققت بعض التحولات المهمة في القارة الإفريقية، حيث اضطرت الشروط التي وضعها المانحون لتقديم المساعدات الاقتصادية لكينيا سنة 1991 النظام الحاكم إلى إلغاء الحظر على أحزاب المعارضة وإجراء انتخابات تعددية.[2]

---

[1] دايموند لاري، **"روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة"**، (ترجمة:عبد النور الخراقي)،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سنة 2014)، ص ص 176، و183.

[2] نفس المرجع، ص 187.

3- المساعدة الديمقراطية:

والتي تعتبر أحدث أشكال التأثير الخارجي التي مارستها القوى الغربية خلال موجة التحولات التي عرفتها العديد من دول العالم بداية من منتصف سبعينات القرن العشرين، وتشمل مختلف الأشكال الدعم المادي والاستشاري في مجال بناء قدرات المجتمع المدني، دعم نشر الثقافة الديمقراطية، والمساعدة على مراقبة نزاهة الانتخابات، التي عملت دول غربية على تقديمها عبر مؤسسات وهيئات وصناديق أنشأت لهذا الغرض.[1]

يعتبر تاريخ 1983 نقطة تحول مهمة في هذا المجال حيث تأسس في الولايات المتحدة الأمريكية "**الصندوق الوطني للديمقراطية**" كمنظمة غير حكومية مهمتها توفير مختلف أشكال المساعدة للفاعلين في المجتمع المدني عبر برامج معونة مصممة لتشجيع البلدان غير الديمقراطية لتصبح ديمقراطية أو لمساعدة البلدان التي بدأت مراحل التحول نحو الديمقراطية لدعم استكمال مسارها.[2]

ومن الأمثلة المهمة التي يسوقها "لاري" للتدليل على أهمية دور المساعدة الديمقراطية، التي كان دورها محدودا نسبيا في أولى تجارب التحول الديمقراطي في البرتغال سنة 1974، تجربة التحول في "نيكاراغوا" و"التشيلي"، أما "قصة نجاحها الأكبر كانت في بولندا حيث نقلت مؤسسة اتحاد التجارة الحرة مساعدة هائلة إلى اتحاد تجارة التضامن لمساندة مشاريعها في التعليم والنشر وحقوق الإنسان، وعبر أوربا الشرقية كلها ساعدت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية على بناء البنية التحتية المدنية التي قوضت الشيوعية في أواخر الثمانينات"[3].

---

[1] من أهم الهيئات والمنظمات العاملة في مجال المساعدة الديمقراطية: "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID"، "الصندوق الوطني للديمقراطية NED"، "المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES"، "المؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA".

[2] مارينا أوتاوي، توماس كاروذرز(محرران)، **"المعونة الأمريكية لدعم الديمقراطية: هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟"**، (ترجمة محمود بكر)، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، سنة 2006)، ص04.

[3] دايموند لاري، مرجع سابق، ص 192.

4- التدخل المباشر:

أو فرض الديمقراطية بالقوة على حد وصف "لاري" وهو الخيار الأخير، فحين تبؤ كل المحاولات الرامية إلى تثبيت الديمقراطية بالفشل، يصبح استخدام القوة أو التلويح به لفرض الديمقراطية أو استعادتها هو الملجأ الوحيد للفاعلين الدوليين. وإن كان التاريخ قد سجل **أن تجارب من هذا التنوع قد انتهت إلى كوارث إنسانية**، مثل ما كان عليه الحال في العراق 2003 وقبلها أفغانستان 2001، فإن التجارب الناجحة أيضا لها مكان في التاريخ القريب، مثل حالة اليابان وألمانيا وكذا إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

شكلت تجربة الولايات المتحدة في التدخل المباشر بالقوة عبر هيئة الأمم المتحدة من أجل إعادة الرئيس المنتخب في "هايتي" سنة 1994 **سابقة على مستوى القانون الدولي من خلال ابتداع مفهوم التدخل من أجل الديمقراطية كمستوى جديد لمفهوم التدخل الإنساني**، لكنها من الناحية التاريخية لم تكن السابقة الأولى.[2] ففي أكتوبر من عام 1983 غزت القوات الأمريكية جزيرة "غرينادا" بناء على طلب المساعدة الذي وجهه حاكمها لأجل إعادة العمل بالديمقراطية البرلمانية التي أسقطها المتمردون، وبعدها أيضا كان لتدخل القوات الأمريكية في ديسمبر 1989 في "بنما" الدور الحاسم في إلقاء القبض على الزعيم العسكري "مانويل نورييغا" واعتلاء الرئيس المنتخب "غيليرموإدارا" سدة الحكم.[3]

ولا ينهي "دايموند" حديثه عن تجارب نشر الديمقراطية الأمريكية بالقوة دون أن يشير إلى الخيبة التي تركتها **التجربة المريرة التي شهدها العالم عقب الغزو الأمريكي للعراق**، فالولايات المتحدة بعد سنوات من الاحتلال أدركت "محدودية فرض الديمقراطية بالقوة بمرارة شديدة"[4]. والسبب طبعا لا يكمن في أن الولايات المتحدة قد سلكت الطريق الخطأ باعتمادها بشكل مفرط

[1] نفس المرجع، ص 211.

[2] حول مفهوم التدخل من أجل الديمقراطية: أنظر عبد الهادي العشرى، **" التدخل الدولي من أجل الديمقراطية"**، كلية الحقوق جامعة المنوفية، سنة 2005، ص ص 23، 24.

[3] دايموند لاري، مرجع سابق، ص 211.

[4] دايموند لاري، مرجع سابق، ص212.

على مقاربة "الديمقراطية المحمولة على ظهر الدبابة"، أو أنها قد استعملت شعارات الحرية والديمقراطية زيفا لتحقيق أغراض توسعية، بل **أن التفسير الجاهز من المنظور المركزي الغربي، هو أن تلك المجمعات تفتقد إلى حد أدنى من الثقافة الديمقراطية**، وتفتقر إلى روح التسامح، وعاجزة عن إنتاج نخب مستنيرة ذات التزام قوي بالقيم الديمقراطية.

والواقع أن تجربة التدخل المباشر من أجل بناء الديمقراطية خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هي تجربة مخيبة حسب ما تثبته وقائع التاريخ القريب، فالولايات المتحدة استخدمت قوتها المسلحة في تدخلات خارجية لأكثر من 200 مرة لأسباب مختلفة بينما تدخلت 16 مرة فقط بهدف تحقيق الديمقراطية، **وفي جميع الحالات لم يتحقق النجاح بمعنى استمرار النظام الديمقراطي** بعد مضي عشر سنوات على رحيل القوات الأمريكية إلا في أربع حالات فقط.[1]

ثانيا- دعم القوى الغربية للإصلاح الديمقراطي عربيا بين المبادئ والمصالح:

أثبتت التجارب التاريخية المقارنة أن هناك **أدوار متفاوتة الأهمية قد لعبتها القوى الدولية لصالح حركة بناء الديمقراطية** في العديد من الأقطار، كما أثبتت أيضا أنه في سوابق عديدة قد تم التغاضي أو التنازل عن مناصرة المبدأ الديمقراطي لصالح الدفاع عن مصالح اقتصادية واستراتيجية أو بغرض حماية مناطق النفوذ.

إن مسألة تقييم أو تقدير منطلق الالتزام الغربي تجاه قضايا الديمقراطية والكرامة والحرية الإنسانية من حيث كونه التزاما أخلاقيا مرتبطا بالمبادئ التي تؤمن بها المنظومة القيمية الغربية أو التزاما مصلحيا متوافقا مع الفكر البراغماتي النفعي الرامي إلى تعظيم المكاسب المادية، يعتبر مسألة جوهرية خصوصا حين نكون بصدد الحديث عن الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية.

فالدعاوى الغربية لنشر الديمقراطية في الدول العربية سواء من الطرف الأوربي أو الأمريكي تقرؤها النخب المثقفة -على الأقل-من زاوية التوجس والريبة بالنسبة للطرف الأول الذي

[1] حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"،**المستقبل العربي**، العدد349، مارس 2008، ص33.

ينظر إليه كمستعمر سابق حريص على استمرار نفوذه في المنطقة، ومن زاوية الرفض وعدم التقبل بالنسبة للطرف الثاني الساعي لفرض هيمنته على المنطقة لكونه وفر الدعم والحماية لأنظمة شمولية في المنطقة لفترة غير وجيزة من الزمن.

وبوجه عام كان دفاع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوص عن الديمقراطية في العالم **محل مجادلات أكاديمية وفلسفية غير منتهية** بين مختلف القراءات التي حاولت تقييم السلوك الغربي ومواقفه من تحولات سياسية مختلفة عبر العالم من منظور القيم والمبادئ التي يعلنها، يقول "باسكال بروكني" (Pascal Bruckner) بهذا الشأن "إن تبشير الغرب بالديمقراطية غير واضح المعالم ففي الوقت الذي تراه ينادي بعالميتها يتصرف كما لو كان يريد الاحتفاظ بها لنفسه كما لو كانت كنزا ثمينا يجب أن يغار عليه من طمع الأمم الفقيرة"[1].

في تصور الكاتب "المنصف المرزوقي"، أن الأنظمة الغربية قد أعطت العديد من الأمثلة التاريخية على ازدواجية منطقها في الدعوة نظريا للديمقراطية ودعمها واقعيا للأنظمة الدكتاتورية، بل وحتى على المستوى الخطابي لم يكن الموقف الغربي تجاه قضية الديمقراطية منسجما مع نفسه في كل الأحوال، مستشهدا بتصريح للرئيس الفرنسي **"جاك شيراك" سنوات التسعينات، جاء فيه أن أفضل نظام لدول إفريقيا هو الحزب الواحد**، مشيرا أيضا إلى أن تجربة الانتخابات التونسية إبان حكم بن علي كانت محل إشادة من قبل مسؤول فرنسي كبير، **صرح بأن نتيجة 99% من الأصوات لا تعيب التجربة التونسية** لأنه لا يوجد نهج واحد للتطور نحو الديمقراطية.[2]

قبل الخوض في مدى قابلية المقاربة الأمريكية والغربية عموما للنجاح في نشر الممارسة الديمقراطية ومدى مصداقية الدعوى الغربية للديمقراطية أساسا، من المهم فهم بعض المنطلقات الفكرية التي بنيت عليها السياسات الغربية تجاه الديمقراطية في العالم. حيث يعتبر "هربرت كولي" (1869-1930) أحد منظري التيار اللبرالي الأمريكي وصاحب فكرة إنشاء مجتمع قائم على التآخي بين البشر"Brotherhood of mankind"، يعتبر أن دور السياسة الخارجية الأمريكية،

[1] المنصف المرزوقي،**"هل نحن أهل للديمقراطية؟"**، (تونس: د.د.ن، سنة2001)، ص 04.
[2] نفس المرجع، ص8.

هو القيام بمهمة نبيلة تتمثل في نشر والدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية، ليس من منطلق الواجب الأخلاقي فقط، بل من منطلق الضرورة أيضا، فالولايات المتحدة لا تستطيع البقاء دون أن يكون العالم ممهدا للديمقراطية.[1]

وعلى نفس النهج قدر "هانتينغتون" أن مستقبل الديمقراطية في العالم له أهمية خاصة بالنسبة للأمريكيين، **فالولايات المتحدة هي الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الحديث وهويتها كأمة لا تنفصل عن التزامها بالقيم التحررية والديمقراطية**، إن الديمقراطية والحرية جزء من هوية المجتمع الأمريكي التي لا يمكن استمرار وجوده من دونها "لذا فإن الأمريكيين يولون أهمية خاصة لتنمية البيئة العالمية الصالحة للديمقراطية، إذن فمستقبل الحرية والاستقرار والسلام والولايات المتحدة يتوقف على مستقبل الديمقراطية"[2].

تستمد الأطروحات المدافعة عن الالتزام الأمريكي المبدئي تجاه قضية نشر الديمقراطية في العالم خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من المبادئ "الويلسونية" (نسبة إلى الرئيس الأمريكي وردرو ويلسون)، وتصورات دعاة نظرية **"السلام الديمقراطي"** القائمة على افتراض **أساسي قوامه أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها**، ومن ثمة يصبح العمل على نشر الديمقراطية في العالم جزء من المسعى العام لبناء السلام العالمي، حيث أن تزامن نهاية الحرب الباردة مع ما اعتبره الكثيرون موجة ديمقراطية جديدة، مقرونا ب"إعادة اكتشاف "مايكل دويل" للسلوك السلمي البيني للدول الديمقراطية اللبرالية، أسهم بقوة في إيجاد اقتناع بأن الحرب أصبحت في طريقها إلى الاختفاء".[3] ويعتبر **"إمانويلكانط" أول من صاغ أطروحة السلام الديمقراطي في كتابه "السلام الدائم"** مفترضا أن الأنظمة الديمقراطية في العالم لا تجنح إلى الحرب في حلها للنزاعات، وأن مصدر الحروب وعدم الاستقرار هي الدكتاتوريات والأنظمة غير الديمقراطية.

---

[1] رضوي عمار، "الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية" **مجلة الديمقراطية**، العدد 40 أكتوبر 2010، نسخة إلكترونية:

http://democracy.ahram.org.eg/archive/Index.asp?CurFN=cult2.htm&DID=10452

[2] صاموبل هانتيغتون، مرجع سابق، ص 90.

[3] كينيث والتز، "الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة"، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، المجلد السابع، العدد 01 شتاء 2003، ص3.

وعليه آمل "كانط" أن يترسخ الشكل الجمهوري تدريجيا في العالم مع قيام نظام جمهوري في دولة قوية، "وفي عام 1795 وفرت أمريكا هذا الأمل، وبعد أكثر من مائتين عام لاحقة وعلى نحو لافت للنظر ما تزال توفر هذا الأمل".[1]

إذا مهمة نشر الديمقراطية في العالم هي من منظور الولايات المتحدة واجب أخلاقي يدين به العالم تجاه القوة العالمية العظمى، هذا ما يمكن قراءته بوضوح في مقدمة وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002، "إن الصراعات العظيمة في القرن العشرين بين الحرية والدكتاتورية انتهت بالنصر الحاسم لقوى الحرية وإلى نموذج واحد ثابت للنجاح الوطني: الحرية، الديمقراطية، والعمل الحر... إن انتشار هذه القيم جعل العالم أكثر أمانا... **سنوسع دائرة السلم بتشجيع بناء مجتمعات حرة ومنفتحة في كل القارات**"[2].

إن هذا التصور مستمد من المعتقدات الأمريكية والقيم التي عبر عنها "وودرو ويلسون"، إنها ذاتها المعتقدات التي تؤمن بها كل الدول القوية التي ترى أن قيمها كونية، وأن نشرها سيفيد العالم أجمع.[3]

على الطرف النقيض تنطلق العديد من القراءات المشككة في مصداقية الالتزام الأمريكي والغربي بوجه أعم تجاه قضية نشر الديمقراطية في العالم من المقاربة التاريخية ذاتها للتأكيد على أن ماض القوى الغربية وتاريخها الحافل بالممارسات المتنافية مع مبادئها المعلنة يسقط عنها كل مشروعية ويجردها من القدرة على إسداء الدروس حول منافع ومزايا نشر الديمقراطية في العالم وفي المنطقة العربية على وجه التحديد.

فالغرب منحاز بشكل واضح إلى مصالحه أكثر من وفائه لقيمه، والدليل التاريخي على ذلك أن **القوى الغربية عملت في مناسبات عديدة على إجهاض تجارب ديمقراطية زرعتها**

---

[1] كنيث والتز، مرجع سابق، ص16.

[2] **The National Security Strategy of The United States of America**", The white house, Washington. September, 2002 p3.

[3] روبرت جيرفيس، "نحو فهم مبدأ بوش"، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004،ص 06.

بنفسها حين هدد نجاحها مصالحها، وكمثال على هذا الطرح يقدم "المنصف المرزوقي" قراءة مغايرة للتجربة الديمقراطية اليابانية التي عادة ما تقدم كنموذج لنجاح مقاربة فرض الديمقراطية من الخارج، حيث يعتبرها أبرز مثال عن تنكر الولايات المتحدة لمبادئها حيث استمرت واشنطون لسنوات في دعم وجود نخبة حاكمة تحمي مصالحها عبر ديمقراطية مزيفة، **فالحكام الأمريكيين غير جديرين للتحدث باسم الديمقراطية وغير مؤهلين لتمثيلها "لأنهم خانوا رسالة الديمقراطية وخانوا المبادئ التي أوصلتهم للسلطة"**.[1]

إن المعضلة الأساسية بالنسبة لمسألة نشر الديمقراطية في العالم تكمن حسب الأستاذ "برقوق أمحند" في **التوظيف المصلحي للولايات المتحدة لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان** بغرض تحقيق "مأرب نفعية" عبر سياسة بدأت في تفعيلها منذ 1953 من خلال التدخل في "غواتي مالا" ثم نشر فكرة "الثورة البيضاء" في أمريكا اللاتينية لمنع انتشار الفكر اليساري، ولم تكن واقعة غزو "خليج الخنازير" 1961، ثم التدخل في جمهورية "الدومينيكان" 1963-1965 والتدخل الذكي في "التشيلي" 1969-1973 سوى تجسيد للعقيدة التي أصبحت سياسة بالنسبة للإدارة الأمريكية منذ سنة 1976.[2]

إن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية وفي مناطق مختلفة من باسم الديمقراطية، كان هدفه الأساس مواجهة نفوذ قوى اليسار وكسب الأنظمة الموالية لمعسكرها، أكثر منه انتصار لقيم ومبادئ الديمقراطية، أما في سياق ما بعد الحرب الباردة فإن **الإدارة الأمريكية سعت لجعل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مدخلا فكريا وقيميا ووظيفيا لتغيير خارطة العالم بما يتوافق والواقع الجيو- استراتيجي الأمريكي ومنظورها الهيمني على العالم**، حيث استخدمت في هذا الإطار هيئة الأمم المتحدة لإقرار أول حالة "للتدخل الديمقراطي" في جمهورية هايتي (سنة 1994)، وطورت في إطار المفوضية السامية لحقوق الإنسان مبدأ الحق في الديمقراطية (في توصيتين لها سنتي 1997 و2000) على الرغم من

[1] المنصف المرزوقي، مرجع سابق، ص10.

[2] أمحند برقوق، "الديمقراطية...والمنظور النفعي الأمريكي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد الثامن، سبتمبر 2009، ص75.

إقرار ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية لحق الدول في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تراه مناسبا.

ارتكز منطق الولايات المتحدة التدخلي في شؤون الدول المستند إلى توظيف قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، على إستراتيجية مركبة تقوم على استخدام مؤسسات الحكم العالمي (منظومة الأمم المتحدة) لإضفاء المشروعية القانونية اللازمة على أعمالها، والمؤسسات الفكرية الأمريكية وروافدها عالميا للتبرير العملي والفكري لصلاح ونفعية التدخل الديمقراطي، كما استخدمت أيضا المنظمات غير الحكومية الأمريكية (مثل كارنيجي، المعهد الديمقراطي، معهد دراسات السلام، راند ...إلخ) والعالمية (المنظمات الحقوقية العالمية) **لإضفاء مصداقية "مدنية" عن "واجب التدخل" لترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان**. لقد اشتملت الخطة الأمريكية لنشر الديمقراطية زيادة على التحفيزات المادية والعقوبات الاقتصادية، المالية، التكنولوجية والدبلوماسية، على اللجوء إلى القوة في ممارسات تتنافى ومنطق البناء الديمقراطي القائم على الحرية والحقوق والمنتج لشروط الحياة، حيث لا يمكن للديمقراطية أن **"تحمل على أفواه المدافع"**، وهو ما يبرز أن الديمقراطية من المنظور الأمريكي لا تشكل إلا مدخلا إضافيا لتحقيق منافع اقتصادية وسياسية وإستراتيجية.[1]

ف"الحرية والحق في الديمقراطية هي أساسا حقوق مواطنية في إطار دولة مستقلة وذات سيادة وليست حقوق تنتجها القنابل والصواريخ وتجربة العراق مثال حي لكارثة إنسانية وإجرام أمريكي لن يغفره التاريخ **حتى وإن ألصقت له عنوة قيمة الديمقراطية التي لا تحتمل مثل هذه الوحشية"**.[2]

إن التعامل الأمريكي الانتقائي مع قيم الديمقراطية والتوظيف المصلحي لفكرة الواجب الأخلاقي المتصل بضرورة تبشير شعوب العالم بالخلاص من الدكتاتوريات والاستبداد عبر انتهاج الوصفات الأمريكية الجاهزة، ليس أمرا خفيا، ولم يحدث الكثير من التغيير على مستوى عقائد ومبادئ المجتمع الأمريكي القائمة على البراغماتية أو النفعية، حتى ينظر إلى سياسات الولايات

[1] أمحند برقوق، مرجع سابق، ص77.
[2] نفس المرجع، ص 78.

المتحدة الجديدة من منظور مختلف، ففي تقرير أعده سنة 2005 "مجلس العلاقات الخارجية"[1]، ناقش نخبة من الباحثين والمسؤولين السامين السابقين الأمريكيين مسألة دعم الديمقراطية في المنطقة العربية من قبل "واشنطن"، حيث لم يدر النقاش حول المثل والقيم التي يعبر عنها سلوك الولايات المتحدة تجاه سكان المنطقة من منظور الدور التبشيري الذي تقوم به راعية "الحرية والديمقراطية"، بل تركز أساسا حول المصلحة التي يمكن تحقيقها.

منطلقين من سؤال رئيسي مفاده أن السياسية الأمريكية في العالم العربي على مدار العقود الخمسة الماضية اعتمدت إلى حد كبير على مقولة أن الوضع السياسي الراهن في المنطقة يخدم مصالح واشنطن في الشرق الأوسط على أفضل وجه، فهل **تخدم سياسة نشر الديمقراطية المعلنة تجاه المنطقة المصالح الأمريكية والأهداف السياسية الخارجية**؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف ينبغي على الولايات المتحدة تطبيق سياسة **نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط آخذة في عين الاعتبار كل مصالحها؟.**

إذا لا تزال المصلحة هي الدافع والمحرك الأساسي للسياسية الخارجية الأمريكية، والقضية لا تكمن حسب ذات التقرير في منطق التعامل المصلحي الذي تتناه الولايات المتحدة، **لكن التاريخ الطويل في تعامل هذه الأخيرة مع قادة غير ديمقراطيين في الشرق الأوسط قد الحق بعض الضرر بمصداقية دعواها الجديدة لنشر الديمقراطية في المنطقة**، ما يحتم عليها بذل المزيد من الجهد لجعل الرأي العام العربي يتقبل فكرة دعمها لمسارات الإصلاح الديمقراطي، طبعا في حال قدرت أن ذلك يتوافق مع الحفاظ على مصالحها. واعترف معدو التقرير **أنه ليس هناك يقين في أن نشر الديمقراطية في المنطقة لن يهدد المصالح الأمريكية على الأقل على المدى المتوسط**[2].

[1] مجلس العلاقات الخارجية منظمة أمريكية غير حكومية، تعتبر أحد أهم مراكز التفكير في الولايات المتحدة مقرها بنيويورك وتصدر دورية "الفورين أفيرز" (ForeignAffairs) الشهيرة بالإضافة إلى أوراق وتقارير بحثية تختص بالسياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية.

[2] Madeleine K. Albright and Vin Weber (Co-chairs),"**In support of Arab democracy: why an how?"**, Independent task force report no 54,COUCIL ON FOREIGN RELATIONS, New York, 2005, p31.

تقاطعت قراءة تقرير مجلس العلاقات الخارجية مع العديد من القراءة الأخرى من داخل الوطن العربي في نقطة جوهرية وهي حاجة المبادرة الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية ما بعد أحداث أيلول2001 لحملة **"علاقات عامة" ودعاية لإعادة بناء مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية لدى الرأي العام العربي**، الذي لا ينظر بترحاب للخطاب الأمريكي الجديد على الأقل لأسباب ثلاث:

أولها: الانحياز الكبير من طرف واشنطون لصالح لإسرائيل، ما أحدث فجوة كبيرة بين المبادئ التي تعلنها الولايات المتحدة عن الحرية وتقرير المصير والممارسة الواقعية المنحازة، حيث تظهر "استطلاعات الرأي الحديثة **أنه فضلا عن دعم واشنطون لإسرائيل** فإن الفجوة الكبيرة بين المبادئ التي تقود الخطى الأمريكية في العالم – الحرية، التحرر وتقرير المصير-والواقع الموضوعي تثير استنكارا عارما في العالم العربي"[1]

ثانيها: دعم الولايات المتحدة القوي للعديد من الأنظمة التسلطية الخادمة لمصالحها ونفوذها في المنطقة العربية على مدار عقود من الزمن، وتغاضيها عن العديد من الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في المنطقة من قبل تلك الأنظمة، بحجة حماية مصالحها الحيوية المتعلقة أساسا بتأمين إمدادات النفط.

ثالثها: المأزق العراقي، شكل الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 بحجة نشر الحرية ودعم فرص الشعب العراقي في مستقبل أفضل تحت ظل حكم ديمقراطي، صدمة كبيرة للرأي العام العربي، بحيث **لم يؤدي التدخل العسكري إلى تأسيس نظام ديمقراطي يكون قاطرة للتغيير الديمقراطي في المنطقة**، ولم تنتج عملية الإطاحة بنظام صدام حسين وضعا سياسيا وأمنيا أكثر استقرارا في العراق مثلما روجت الدعاية الأمريكية، بل على العكس شكل التدخل العسكري في العراق مثالا جديدا عن التوظيف الدرائعي للقيم والمثل الإنسانية من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، إذ لم يعد خفيا على أحد "أن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب تتمحور حول النفط، وسعي واشنطون إلى تأكيد هيمنتها على الصعيد العالمي، بل وطموحها للقيام بدور

[1] Madeleine K. Albright and Vin Weber (Co-chairs), Op.cit, p43.

إمبراطوري".[1] إن نتائج التدخل الأمريكي، لم تكن فقط مخيبة من حيث أنها لم تجعل العرب ينظرون إلى العراق قائلين:**"أتمنى أن يصبح بلدي مثله"**، بل إنها كانت ذات أثر عكسي حيث خلفت ممارسات الجيش الأمرريكي خلال الاحتلال آثار جد سلبية "إن ما جرى في أبو غريب أهم بكثير مما يتصوره الأمريكيون، إن تأثيراته مستمرة لقد **كانت انتهاكات حقوق الإنسان هذه تدنيسا فاضحا للقيم الأمريكية واعتداء نفسيا على الإسلام**"[2].

وعلى الرغم من تناقض نتائج غزو العراق بصفة كلية مع الأطروحة الرسمية الأمريكية القائلة بأن: الإجراءات القوية لنشر الديمقراطية ضرورية، وستكون فعالة، إن تحرير العراق لن يفضي إلى إيجاد الديمقراطية هناك فحسب، بل سيشجع الديمقراطية في بقية أنحاء الشرق الأوسط، وعلى الرغم من وجود دلائل كثيرة بأن موقف الإدارة الأمريكية تجاه دعم الديمقراطية في المنطقة لن يصمد في حال أدت تجربة الانتخابات الحرة والتنافسية إلى وصول قوى سياسية معادية للمصالح الأمريكية في المنطقة، ودلائل أكثر قوة على أن انتخاب حكومة ديمقراطية في المناطق الفلسطينية المحتلة لن يؤدي بالضرورة إلى علاقات سلمية مع الاحتلال إسرائيلي، وجد الكثير من المحللين المسوغات للقول أن "**هذه الشكوك لا تعتم على التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين، ويظهر أن للولايات المتحدة الآن سياسة خارجية مبنية على المعتقد**"[3].

وفي ذات الاتجاه سارت العديد من القراءات الأكاديمية العربية حيث أكد عدد معتبر من قادة الرأي في المنطقة العربية على جدية المسعى الأمريكي للتبشير بالقيم الديمقراطية اللبرالية، حيث جزم كاتب افتتاحية مجلة "السياسة الدولية" الأستاذ أسامة غزالي حرب في عدد شهر أفريل 2004، بأنه**"ليس بمقدور أحد الآن أن يشكك في جدية الولايات المتحدة وحلفائها في الحديث عن 'الإصلاح' في العالمين العربي والإسلامي"**، فمن أهم التحولات التي حدثت في السياسة العالمية، منذ 11سبتمبر 2001 أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تضع على رأس أولويتها المعلنة في منطقة الشرق الأوسط بناء الديمقراطية، بعد أن كانت أولوياتها تجاه المنطقة طيلة العقود الماضية هي

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص27.

[2] Michael N. Pocalyko, additional view in Madeleine K. Albright, Vin Weber (Co-chairs) Op.cit, p47.

[3] روبرت جيفرسون، مرجع سابق، ص7.

ضمان الحصول علي البترول، وحماية أمن إسرائيل، ثم الحيلولة دون سقوط المنطقة تحت السيطرة الشيوعية، وهي الأهداف التي لم يكن أي منها "يستلزم نظما ديمقراطية بقدر ما كان يستلزم نظما قوية، وصديقة للولايات المتحدة، حتى ولو كانت نظما تقليدية محافظة، أو عسكرية ديكتاتورية ومن الصحيح أن تلك العناصر كلها بدأت تتغير"[1].

بخلاف ذلك يعتقد الأستاذ "برهان غليون" أن تلك الأهداف لم تتغير، وليس من بينها هدف واحد يسمح بالحديث عن الالتقاء بين الأجندة الأمريكية ومشروع نشر الديمقراطية في المنطقة، مع ذلك لا ينبغي التعامل مع دعوة الولايات المتحدة إلى تطبيع الحياة السياسية والعودة إلى سيادة القانون والحريات العامة والديمقراطية في البلاد العربية على أنها دعاية فارغة أو خدعة لفظية، "**وفي نظري أن مصدر الحديث عن مبادرات ديمقراطية للعالم العربي موجود في مكان آخر غير الدفاع المباشر عن المصالح المادية والسياسية والإستراتيجية**"[2].

وانطلاقا من كون استقرار الاستبداد لم يحصل في البلاد العربية إلا بسبب الصمت والتغطية على انتهاكات الأنظمة العربية لجميع التزاماتها تجاه مواطنيها من قبل الدول الغربية، فلا ينبغي في تصور "برهان غليون" التقليل من أهمية أثر التأكيد العالمي والأمريكي بشكل خاص على مأزق الأنظمة العربية وافتقارها للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، **لكن دون المبالغة في التعويل على هذا المنحى الجديد للسياسة الأمريكية** لأنه ليس هناك ما يمكن أن يوحي بالثقة بأن المبادرة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست مجرد وسيلة للتغطية على إرادة السيطرة، أو لصرف النظر عن القضايا الخطيرة العالقة بين العرب والأمريكيين، ومن الممكن جدا أن لا تكون جميع هذه المبادرات سوى وسيلة لذر الرماد في العيون، وللضغط على النظم العربية حتى تستجيب بشكل أكبر للمطالب الأمريكية.[3]

---

[1] غزالي أسامة حرب، "الإصلاح من الداخل"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد رقم113، أفريل 2004، ص4.

[2] برهان غليون، "المبادرات الأمريكية لدمقرطة العالم العربي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://critique-sociale.blogspot.com/2004/04/blog-post.html تاريخ التصفح: 2009/05/21.

[3] برهان غليون، مرجع سابق.

خلاصة:

شكلت ضغوط البيئة الخارجية تاريخيا عاملا مؤثرا في مسرات التحول الديمقراطي عبر العديد من التجارب، فكثيرا ما شكل التضامن أو التأييد الدولي لمطالب قوى التغيير السياسي حافزا معززا لمكاسبها في مواجهة النخب التسلطية الحاكمة. إلا أنه من المهم التأكيد على وجود إختلافات جوهرية بين طبيعة تأثير القوى الدولية في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها بحيث أدى زوال التنافس بين القطبيين الممثلين لمشروعين سياسيين مختلفين إلى بروز نموذج سياسي وحيد يتم العمل على فرضه كحل نهائي ووحيد لمشكلات الحكم في كل مناطق العالم.

هناك إلى حد ما اتفاق على أهمية الدعم الآتي من البيئة الخارجية للنظام السياسي في دفع مسار الديمقراطية، مع إعطاء الأهمية الأكبر للحركيات الداخلية درجة نضج المشروع السياسي المحلي للتغيير، سواء كان مصدره ضغط المعارضة أو مبادرة السلطة الحاكمة، بحيث تشكل ضغوط البيئة الخارجية عوامل مساعدة مرتبطة أساسا بوجود إرادة داخلية لإحداث التحول أو الانتقال.

في غالب الحالات يظل الاعتبار المصلحي مهيمنا على مواقف وتوجهات القوى الدولية تجاه قضية الديمقراطية، خصوصا في المنطقة العربية حيث يمكن لنجاح التجربة الديمقراطية أن يقود لوصول نخب حاكمة معادية لتوجهات الهيمنة الأمريكية ورافض لمنطقة الوصاية المفروضة على النخب الحالية، لذلك من المنتظر أن تبقى الفجوة بين الخطاب الرسمي للقوى الغربية الداعم لقضايا الحرية وحقوق الإنسان وواقع المواقف المنحازة للنخب الخادمة لمصالحها قائما.

*** قائمة المراجع:**

الكتب:

1. برنارد بادي، **"الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي"**، ترجمة شوقي الدويهي، (الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2006).

2. دايموند لاري، **"الثورة الديمقراطية، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي"**، ترجمة سمية فلو عبيد، (بيروت: دار الساقي، 1995).

3. دايموند لاري، **"روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة"**، ترجمة:عبد النور الخراقي،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سنة 2014).

4. صامويل هانتنجتون، **"الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"**،ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

5. عبد الهادي العشرى، **" التدخل الدولي من أجل الديمقراطية"**، (كلية الحقوق جامعة المنوفية، سنة 2005).

6. مارينا أوتاوي، توماس كاروذرز(محرران)، **"المعونة الأمريكية لدعم الديمقراطية: هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟"**، ترجمة محمود بكر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، سنة 2006).

7. المنصف المرزوقي،**"هل نحن أهل للديمقراطية؟"**، (تونس: د.د.ن، سنة2001).

8. أحمد سيد حسين، **"الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي"**، أطروحة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 2008).

المقالات:

9. أمحند برقوق، "الديمقراطية...والمنظور النفعي الأمريكي"،**مجلة دراسات استراتيجية، (العدد** الثامن، سبتمبر 2009)، ص75.

10. برهان غليون، "المبادرات الأمريكية لدمقرطة العالم العربي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://critique-sociale.blogspot.com/2004/04/blog-post.html تاريخ التصفح: 2009/05/21.

11. حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، (العدد 349، مارس 2008).

12. كينيث والتز، "الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة"، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، (المجلد السابع، العدد 01 شتاء 2003).

13. رضوي عمار، "الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية" **مجلة الديمقراطية**، (العدد 40 أكتوبر 2010، نسخة إلكترونية):

http://democracy.ahram.org.eg/archive/Index.asp?CurFN=cult2.htm&DID=10452

14. روبرت جيرفيس، "نحو فهم مبدأ بوش"، المجلة **العربية للدراسات الدولية**، (المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004).

15. غزالي أسامة حرب، "الإصلاح من الداخل"، **مجلة السياسة الدولية**، (عدد رقم113، أفريل 2004).

16. **The National Security Strategy of The United States of America**", The white house, Washington. Septembre, 2002.

17. Madeleine K. Albright and Vin Weber (Co-chairs),"**In support of Arab democracy: why an how?"**, Independent task force report no 54,COUCIL ON FOREIGN RELATIONS, New York, 2005.

.